

PROVISIONAL

S/PV.3206
30 April 1993

مجلس الأمن



ARABIC

محضر حقيقي مؤقت للجلسة السادسة بعد الثلاثة آلاف والمائتين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الجمعة، ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢، الساعة ١٢/٤٠

(باكستان)	الرئيس : السيد ماركر
السيد فورونتسوف	الأعضاء : الاتحاد الروسي
السيد سرانو	اسبانيا
السيد ساردينغ	البرازيل
السيد علهاي	جيبوتي
السيد جيسس	الرأس الأخضر
السيد لي زاوجنغ	الصين
السيد مريميه	فرنسا
السيد أريا	فنزويلا
السيد السنوسي	المغرب
السيد ريتشاردسن	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
السيد أوبراين	نيوزيلندا
السيد إردوس	هنغاريا
السيد ووكر	الولايات المتحدة الأمريكية
السيد هاتانو	اليابان

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations plaza على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٤٠إقرار جدول الأعمالأقر جدول الأعمال.الحالة في أنغولا

رسالة مؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/25690)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأبني تلتيت رسالة من ممثل

أنغولا يطلب فيها دعوته للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة الجارية اعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل للمشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وذلك عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت.

بدعوة من الرئيس شغل السيد. فان دونيم "امبيندا" (انغولا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في

جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/25690 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٩ نيسان/أبريل

١٩٩٣ موجهة الى رئيس مجلس الأمن مع الأمين العام.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/25694 التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في

سياق المشاورات السابقة للمجلس.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقتين التاليتين: S/25489، رسالة مؤرخة ١٧ آذار/مارس

١٩٩٣ موجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب افريقيا لدى الأمم المتحدة؛ و S/25496، رسالة

مؤرخة ١١ آذار/مارس ١٩٩٣ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة.

أفهم أن المجلس على استعداد للمضي في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم

أسمع اعتراض، فسأعتبر أن هذا هو واقع الحال.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

قبل أن أطرح مشروع القرار للتصويت، سأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الادلاء

ببيانات قبل التصويت.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لا تزال الحالة في أنغولا

تسبب لنا القلق البالغ. فمِنذ اتخاذ القرار ٨١١ (١٩٩٣) في آذار/مارس الماضي، ظل القتال مستمرا انتهاكا لوقف إطلاق النار الذي طالب به مجلس الأمن، ولا يزال السكان يعانون من آثار الظروف المتزايدة الصعوبة. لقد أسفر استمرار الصراع عن أزمة إنسانية تبلغ أبعادا مأساوية. فقد شرد ملايين الأشخاص من منازلهم ووقع ملايين آخرون ضحايا للشقاء والعنف اليومي. وإن التقديرات لعدد الضحايا المدنيين تقشعر لها الأبدان. والأنشطة الاقتصادية متوقفة الى حد كبير. إن هناك حاجة الى قيام جميع وكالات الأمم المتحدة المعنية بعمل قوي وعاجل لإنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة.

إن البرازيل التي تربطها بأنغولا روابط صداقة وثيقة للغاية، لا يسعها إلا أن تستنكر هذا الوضع المتدهور. ونحن ندرك عزم الأمين العام على العمل صوب توسيع نطاق الأنشطة الإنسانية في أنغولا. إننا نرحب بذلك، ونشجع الأمين العام بقوة على المضي بهذا الجهد.

يزداد تدهور الوضع الإنساني سوءا بسبب العقوبات غير المقبولة على الإطلاق التي توضع في طريق إيصال المعونة الغوثية، وبصورة خاصة الهجمات على الرحلات الجوية الإنسانية، كما حدث مؤخرا حين أسقطت طائرة مستأجرة من قبل برنامج الأغذية العالمي. وإن مشروع القرار الذي سنعتمده اليوم يبعث رسالة واضحة في هذا الشأن بمطالبته القوية بوقف هذه الهجمات على الفور وبأن يتخذ الطرفان، ولا سيما اليونيتا، التدابير اللازمة لضمان عدم تكرار هذه الأعمال المشينة.

لقد قلنا من قبل، وعلينا أن نقول، للأسف، مرى أخرى: إن الصراع في أنغولا يجب أن يتوقف، ويجب أن يتوقف فورا. والظروف متاحة بالفعل في أنغولا لحدوث ذلك. إن "اتفاقات السلم" المعتمدة في بيسيس توفر الإطار لعملية سلمية وديمقراطية للمصالحة الوطنية. ويظل الاحترام الصارم لهذه الاتفاقات وتنفيذها بالكامل المفتاح لايجاد حل للصراع الأنغولي الذي سيفتح الطريق أمام إعادة البناء الوطني والتنمية الاقتصادية.

إننا نرحب باستئناف المحادثات في ١٢ نيسان/أبريل بين حكومة أنغولا ويونيتا في أبيدجان، تحت رئاسة الممثلة الخاصة للأمين العام، الأنسة مارغريت أنستي. وكما هو وارد في مشروع القرار المعروض أمامنا، فإننا نأمل في أن تسفر المفاوضات الجارية حاليا عن وقف فوري لإطلاق النار في جميع أنحاء

أنغولا، كما يطالب به مجلس الأمن، وعن التنفيذ العاجل والتام لـ "اتفاقات السلم"، بما في ذلك عقد الجولة الثانية من الانتخابات.

وبالطبع، يبقى للأطراف نفسها أن تتفق على الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في تسهيل تنفيذ اتفاقات السلم. ونحن نتطلع الى رؤية نتائج المحادثات الحالية، وسنكون على استعداد للعمل مع بقية أعضاء المجلس للاستجابة بسرعة للطلبات من أجل تعزيز وجود الأمم المتحدة في أنغولا. ونحن على اقتناع بأنه حالما تصل الأطراف الى اتفاق يدعو الى مشاركة الأمم المتحدة، فإنه سيكون من واجبنا أن نستجيب دون ابطاء. وإن قرارنا اليوم بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لفترة شهر تدبير مؤقت، سيستكمل بدراسة مضمونية لدور الأمم المتحدة المقبل في أنغولا في المستقبل القريب. ونتطلع، في هذا السياق، الى تلقي توصيات الأمين العام بمجرد أن تسوغ الحالة ذلك. ونجد أن من المناسب للغاية أن مشروع القرار الذي سيعتمد يؤكد بوضوح استعداد المجلس لاتخاذ اجراءات فورية، في أي لحظة خلال فترة الولاية المأذون بها الآن، لتوسيع نطاق تواجد الأمم المتحدة في أنغولا. إن مهمة الاسهام في نجاح الجهود المبذولة من أجل السلام تقع في لب المسؤوليات المناطة بالأمم المتحدة ومجلس الأمن. فآفاق السلم والتنمية في أنغولا وأرواح ورفاه ملايين من البشر عرضة للخطر. ومن واجبنا أن نتأكد من عدم ضياع فرص السلام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في

الوثيقة S/25694.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون : الاتحاد الروسي، اسبانيا، باكستان، البرازيل، جيبوتي، الرأس الأخضر، الصين،

فرنسا، فنزويلا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية،

نيوزيلندا، منغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : هناك ١٥ صوتا مؤيدا. وبالتالي يكون مشروع

القرار قد اعتمد بالإجماع بوصفه القرار ٨٢٢ (١٩٩٣).

لا يوجد متكلمون آخرون. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند

المدرج على جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠